الأمم المتحدة

E/AC.51/2022/7

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 March 2022
Arabic
Original: English

**لجنة البرنامج والتنسيق**

**الدورة الثانية والستون**

**الدورة التنظيمية، 21 نيسان/أبريل 2022**

**الدورة الموضوعية، 31 أيار/مايو – 1 تموز/يوليه 2022***

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

**المسائل البرنامجية: التقييم**

## تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – البرنامج الفرعي 3: سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

### تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

قيَّم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أهمية وفعالية واتساق البرنامج الفرعي 3 للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية) الذي تتولى تنفيذه شعبة التنمية الاقتصادية للفترة 2018–2021.

وأقرت الجهات المعنية بدور الشعبة في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين والشاملين للجميع في المنطقة، وكذلك بقدرتها على تلبية احتياجات الدول الأعضاء والأولويات الإقليمية الآخذة بالتطور، بصورة مرنة بما في ذلك توفير الدعم المستجيب والهادف بدرجة عالية لمواجهة التحديات المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19). وسلّمت باستمرار بالمزايا النسبية المتعددة للشعبة، ونوهت بالمستوى الرفيع للشعبة من حيث الخبرة الإقليمية والتقنية والتحليلية، وبنهجها الشامل إزاء التنمية الاقتصادية، وقدرتها على تيسير التعلم من الأقران، وحياد صوتها المؤسسي وموضوعيته.

* تواريخ الدورة الموضوعية تواريخ أولية.

** E/AC.51/2022/1.

060422 250322 22-03887 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأدت باستمرار المنتجات المعرفية وأعمال تنمية القدرات التي تضطلع بها الشعبة إلى التوعية وتحسين مناقشة سياسات الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية الاقتصادية البالغة الأهمية، بما في ذلك دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي جميع البلدان المشمولة بدراسات الحالات الإفرادية، أسهمت أنشطة الشعبة في تحسين تصميم السياسات وتنفيذها، على سبيل المثال في مجالات تعزيز تعميم الخدمات المالية، وسياسات سوق العمل، والاستجابة المالية في مواجهة الجائحة. وتشير الأدلة إلى إسهامات الشعبة في تصميم سياسات محددة أو الموافقة عليها في 56 في المائة من مشاريعها لبناء القدرات. بيد أن الشعبة واجهت في بقية المشاريع تحديات حالت دون إسهامها في تحقيق نتائج تتخطى النتيجة المباشرة المتمثلة بتحقيق التوعية. ورغم الأصداء الإيجابية القوية عموما، فقد أفاد عدد من الجهات المعنية التي أُجريت معها مقابلات بأنه سيكون من المفيد إجراء دراسات وتقديم دعم إضافيين محددين بحسب كل بلد.

وكان التعاون بين الشِعب فعال في دعم الدول الأعضاء في قضايا التنمية الاقتصادية، وثمة أمثلة إيجابية على التعاون الفعال بين الوكالات والبرمجة المتكاملة. غير أنه في الحالة الأخيرة، أتت الأصداء متباينة عموما مع وجود مؤشرات على أن أوجه التعاون لم ترق بعد إلى المستوى اللازم لتلبية التطلعات من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ما يتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة. فعلى سبيل المثال، أشارت الأدلة إلى ضرورة أن تواصل شعبة التنمية الاقتصادية التنسيق مع مكاتب المنسقين المقيمين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما يشمل زيادة المشاركة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

ويوصي مكتب خدمات الرقابة الداخلية شعبةَ التنمية الاقتصادية بما يلي:

(أ) وضع آلية محسَّنة لتخطيط وتنسيق ورصد أعمالها في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات المرتكزة على المشاريع على نحو أكثر انتظاما؛

(ب) إجراء استعراض لتغطية أنشطة الشعبة على الصعيد القطري لتسترشد به الإدارة في إجراءاتها واستراتيجياتها؛

(ج) وضع خطة استراتيجية داخلية مفصلة و/أو مبادئ توجيهية توضح دور الشعبة ومسؤولياتها في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

## أولا - المقدمة والهدف

1 - كان الهدف من التقييم هو العمل، بأكبر قدر ممكن من المنهجية والموضوعية، على تحديد أهمية وفعالية واتساق البرنامج الفرعي 3 للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالنسبة إلى سياسات الاقتصاد الكلي والنمو. ويتوافق التقييم مع قواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة[1].

2 - ويرد رد إدارة اللجنة الاقتصادية في المرفق الأول.

## ثانيا - معلومات أساسية

3 - تتمثل ولاية اللجنة الاقتصادية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة بيئيا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال التعاون الدولي، وذلك بإجراء بحوث تطبيقية وتحليلات مقارَنة للعمليات الإنمائية، وتوفير ما يتصل بذلك من خدمات معيارية وتنفيذية تتعلق بتنمية القدرات وبالتعاون التقني فضلا عن الخدمات الاستشارية، دعماً لجهود التنمية الإقليمية.

4 - وتتولى شعبة التنمية الاقتصادية تنفيذ البرنامج الفرعي 3 للجنة المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والنمو. وعلى وجه التحديد، تضطلع الشعبة بالمسؤولية عما يلي:

(أ) تعزيز قدرة صانعي السياسات وغيرهم من الجهات المعنية في المنطقة على تحليل المسائل الراهنة والمستجدة في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛

(ب) زيادة قدرة صانعي السياسات على تقييم وتصميم وتنفيذ سياساتٍ في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية تستند إلى تحليل مقارن للسياسات.

5 - ويرد في الجدول 1 موجز لإطار النتائج المتوقعة للبرنامج الفرعي 3 للفترة 2018-2021.

الجدول 1

**الأهداف والنتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء[2]**

هدف هذا البرنامج الفرعي هو تحقيق النمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق تعزيز قدرة صانعي السياسات وغيرهم من الجهات المعنية في المنطقة على تحليل قضايا الاقتصاد الكلي والقضايا المالية الراهنة والمستجدة، وعن طريق زيادة قدرة صانعي السياسات على تقييم وتصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي من أجل التنمية وسياسات تمويل التنمية على أساس التحليل المقارَن للسياسات.

| *عام الميزانية* | *بيان النتائج* | *مؤشر الأداء* |
|---|---|---|
| *2021* | *النتيجة 1* | *المؤشر* |
| | سياسات اقتصاد كلي من أجل تحقيق التنمية في بيئة بطيئة النمو | العدد التراكمي للتدابير التي تتخذها بلدان المنطقة والتي تتماشى مع تحليلات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية) وتوصياتها في مجالي سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية |

(1) United Nations Evaluation Group, *Norms and Standards for Evaluation* (New York, 2016).

(2) نظر A/75/6 (Sect.21) و A/72/6 (Sect.21).

| عام الميزانية | بيان النتائج | مؤشر الأداء |
|---|---|---|
| | *النتيجة 2* | *المؤشر* |
| | تكثيف تعبئة الموارد لتمويل أهداف التنمية المستدامة | العدد التراكمي لسياسات وتدابير واستراتيجيات تعبئة الموارد |
| *2020* | *النتيجة والأدلة* | *مقاييس الأداء* |
| | يُتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي زيادة توفُّر البحوث والتحقيقات المتطورة وتحسين فرص الحصول عليها من أجل صياغة سياسات أفضل للاقتصاد الكلي | ستشمل الأدلة على النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة في العدد التراكمي للتدابير التي تتخذها بلدان المنطقة والتي تتماشى مع تحليلات اللجنة الاقتصادية وتوصياتها في مجالات تمويل السياسات الإنمائية على مستوى الاقتصاد الكلي. وستُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام 2020 نحو تحقيق الهدف بشكل جماعي. |
| *2018-2019* | *الإنجاز المتوقع*[أ] | *مؤشرا الإنجاز*[أ] |
| | تعزيز قدرة صانعي السياسات وغيرهم من الجهات المعنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحليل القضايا الراهنة والمستجدة في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية | '1' النسبة المئوية من القراء المشاركين في الدراسة الاستقصائية الذين يعترفون بأنهم استفادوا من منشورات البرنامج الفرعي من حيث تعزيز القدرة على تحليل قضايا الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛<br>'2' عدد الإشارات إلى منشورات وأنشطة البرنامج الفرعي المدرجة في المنشورات الرسمية والأكاديمية والمتخصصة. |
| | *الإنجاز المتوقع (ب)* | *مؤشرا الإنجاز (ب)* |
| | زيادة قدرة صانعي السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقييم وتصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية على أساس تحليل مقارَن للسياسات يعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع | '1' النسبة المئوية من المشاركين في الدراسة الاستقصائية في الشبكات المنظمة في إطار البرنامج الفرعي الذين يعتبرون أن عمل المنتديات وتوصياتها السياساتية المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية مفيدة أو مفيدة جدا في صنع السياسات في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛<br>'2' عدد السياسات أو التدابير أو الإجراءات التي اتخذتها سلطات التنمية وتقرير السياسات تمشيا مع توصيات اللجنة الاقتصادية. |

6 - وخلال فترات الإبلاغ المالي الثلاث الأخيرة، بلغ إجمالي موارد اللجنة الاقتصادية - المؤلفة من الميزانية العادية، والموارد الخارجة عن الميزانية، والبرنامج العادي للتعاون التقني، وحساب التنمية - ما متوسطه 72,4 مليون دولار سنويا. وفي عام 2021، تلقت شعبة التنمية الاقتصادية 16 في المائة من ميزانية اللجنة الاقتصادية، باستثناء حساب التنمية (الذي لم تكن مخصصات البرامج الفرعية متاحة له بسهولة)، وكان عدد وظائفها يبلغ 29 وظيفة.

## ثالثا - المنهجية

7 - اتبع التقييم نهجًا متعدد الأساليب، تألف مما يلي:

(أ) تحليلات لستّ دراسات حالات إفرادية على المستوى القطري لتحديد النتائج على مستوى المستفيدين المستهدفين، والاتجاهات، والممارسات الجيدة، والثغرات؛

(ب) استعراض الوثائق المتعلقة بإسهامات شعبة التنمية الاقتصادية في تعزيز قدرات صانعي السياسات الوطنيين على توجيه عملية صنع القرار وإدماج الاعتبارات الجنسانية والبيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان والإعاقة؛

(ج) تحليل لقواعد البيانات وأداء البرامج وبيانات الميزانية؛

(د) تحليل للمنتجات المعرفية؛

(هـ) دراسة استقصائية للجهات المعنية في الشعبة، بمن فيهم صانعو السياسات الوطنيون، وغيرهم من ممثلي كيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى (كالأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر، والمصارف الإنمائية الوطنية والدولية)[3]؛

(و) مقابلات (72) مع الجهات المعنية في الشعبة، بما في ذلك صانعو السياسات الوطنيون، وموظفو مكتب المنسق المقيم، وموظفو أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وغيرهم من الجهات المعنية القطرية والإقليمية والعالمية؛

(ز) دراسة استقصائية لموظفي اللجنة الاقتصادية[4]؛

(ح) مقابلات مع موظفي اللجنة الاقتصادية؛

(ط) المراقبة المباشرة للدورة الثامنة والثلاثين للجنة الاقتصادية، والجلسة العامة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ومناسباته الجانبية؛ ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ودورات إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛ واجتماع استثنائي للمؤتمر الإقليمي المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وعرض مقدم من اللجنة الاقتصادية حول مفارقة الانتعاش في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ما يتعلق بالنمو وسط استمرار المشاكل الهيكلية؛ والذكرى السنوية الخامسة للبرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية؛ والاجتماع العالمي للمنسقين المقيمين المعقود في عام 2019.

8 - وفي ما يتعلق بالقيود، وجد بعض صانعي السياسات الوطنيين الذين أجريت مقابلات معهم صعوبة في التمييز بين إسهامات شعبة التنمية الاقتصادية وإسهامات المكاتب القطرية للجنة الاقتصادية أو غيرها من كيانات الأمم المتحدة. وخفف مكتب خدمات الرقابة الداخلية من حدة هذا الغموض بمواصلة التحقيق، بما في ذلك عن طريق التماس إيضاحات من المكاتب القطرية للجنة الاقتصادية وموظفي الشعبة، وعن

(3) ما مجموعه 165 من 667 مجيبا (بلغ معدل الردود 25 في المائة)

(4) ما مجموعه 253 من 513 مجيبا (بلغ معدل الردود 49 في المائة).

طريق التثليث مع البيانات الأخرى التي جُمعت. وإضافة إلى ذلك، ورغم المحاولات المتعددة للحصول على أصداء ذات صلة من صانعي السياسات الوطنيين، لم يتمكن فريق التقييم من الحصول على ما يكفي من الأدلة على بناء القدرات والنتائج في ما يتعلق بدراسة الحالة الإفرادية لترينيداد وتوباغو[5]. وخفف مكتب خدمات الرقابة الداخلية من حدة هذه المسألة باستخلاص استنتاجات محدودة في المجال المشوب بمعلومات غير معروفة.

## رابعا - نتائج التقييم

### ألف - سلمت الجهات المعنية بالمزايا النسبية المتعددة لشعبة التنمية الاقتصادية وبقدرتها على تلبية احتياجات الدول الأعضاء والاستجابة للاحتياجات المتطورة للمنطقة بمرونة؛ ومع ذلك، كان هناك مجال للتحسين في سياقات معينة

9 - تتولى شعبة التنمية الاقتصادية تلبية احتياجات وأولويات العديد من الدول الأعضاء؛ غير أنها لم تكن قادرة دائما على تقديم الدعم الكافي بسبب القيود المفروضة على الموارد وضعف الرؤية في بعض البلدان، ما أدى إلى انخفاض عدد الطلبات.

10 - وصدرت عن الجهات المعنية المشاركة في الدراسة الاستقصائية والتي أجريت معها مقابلات أصداء إيجابية إلى حد كبير بشأن مواءمة عمل شعبة التنمية الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية مع الاحتياجات والأولويات الاستراتيجية لواضعي السياسات. وكانت إجابة 83 في المائة من المجيبين إما الموافقة بقوة أو الموافقة إلى حد ما على أن أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها الشعبة تتماشى بشكل جيد مع احتياجات مقرري السياسات من المعلومات (انظر الشكل الأول). وحظيت كذلك المنتجات المعرفية للشعبة بالثناء. ولخص أحد صانعي السياسات تقييمات الجهات المعنية بالملاحظة بأنه رأى وسمع واضعي السياسات يستشهدون تلقائيا باللجنة الاقتصادية لمدة خمسة عقود وبأن المعلومات التي قدمتها اللجنة تُستخدم على نطاق واسع.

الشكل الأول

**المواءمة مع أولويات شعبة التنمية الاقتصادية**

كانت أنشطة بناء القدرات والاجتماعات والحلقات الدراسية لشعبة التنمية الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متسقة مع الأولويات والاحتياجات المعلنة لمقرري السياسات الوطنيين. (العدد = 114)

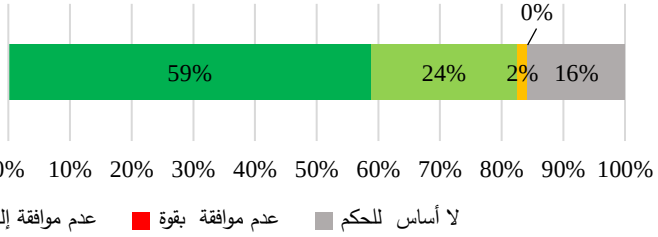


*المصدر*: دراسة استقصائية أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجهات المعنية.

(5) لم تضطلع شعبة التنمية الاقتصادية بأي عمل محدد قائم على المشاريع في ترينيداد وتوباغو. وكان هذا البلد مدرجا لتحديد وتقييم نتائج الشعبة المستقاة من إجراءات التدخل الأخرى، بما في ذلك تقييم اتساق عملها على نطاق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية).

11 - ورغم الأصداء الإيجابية القوية، أفادت جهات معنية متعددة أُجريت معها مقابلات بأن إجراء دراسات حالات إفرادية إضافية لبلدان محددة وتقديم الدعم لها سيكونان مفيدا، مشيرة إلى أن المعلومات والتحليلات الواردة في المنتجات المعرفية لشعبة التنمية الاقتصادية كانت أحيانا أوسع من أن يتمكن صانعو السياسات من ترجمتها إلى استراتيجيات وطنية. ووفقا لأحد المجيبين على الدراسة الاستقصائية، فإن لكل بلد أوضاعا مختلفة تفاقمت بسبب المشاكل الداخلية للقطاعات الاجتماعية. ولذلك، من المهم أن تجعل الأنشطة التي تضطلع بها [شعبة التنمية الاقتصادية التابعة] للجنة الاقتصادية من الممكن تحليل تلك المتغيرات الداخلية، التي تختلف باختلاف البلد. وكانت هذه التوصية عموما أكثر توصية صدرت عن الجهات المعنية مرارا لتحسين العمل وزيادة ملاءمته.

12 - وكشف تحليل أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمنتجات المعرفية لشعبة التنمية الاقتصادية ولتغطيتها التحليلية الخاصة بكل بلد عبر منتجاتها المعرفية عن اختلافات كبيرة. ومن الدول الأعضاء الـ 33 في اللجنة الاقتصادية، كانت سبعة بلدان تفتقر إلى ما لا يقل عن قسم تحليلي مخصص واحد في منتج معرفي للشعبة، يتجاوز المعلومات القطرية المحددة الواردة في التقارير الرئيسية للشعبة (انظر الشكل الثاني): دومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وغرينادا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ونيكاراغوا، وهايتي.

13 - وعلى غرار ذلك، فإن ثمانية بلدان كاريبية أصغر حجما، إلى جانب دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وهي بلد غير ساحلي، لم يكن لديها سوى قسم تحليلي واحد أو منتج معرفي واحد مكرس لوضعها على الصعيد القطري. وأشار أعضاء إدارة شعبة التنمية الاقتصادية إلى أنه يجب عليهم في كثير من الأحيان الاختيار بين إنتاج منتجات معرفية تكون إما معقولة الطول أو تخوض في تفاصيل مستفيضة على الصعيد القطري. وأشار التحليل إلى أن إتاحة مزيد من البيانات الأولية في مستودعات البيانات سيكون موضع ترحيب من جانب الجهات المعنية لتلبية الطلب على التقارير المجمَّعة إقليميا وسيزود صانعي السياسات الوطنيين بالقدرة على الوصول إلى البيانات على مستوى أكثر تفصيلا - أكثر ملاءمة لوضع بلدانهم. وإضافة إلى ذلك، نسقت الشعبة إعداد التقارير الرئيسية، فضلا عن ستة منتجات معرفية "شاملة للمنطقة". وتضمنت التقارير الرئيسية مذكرات قطرية مشفوعة بتحليل مخصَّص لكل بلد من بلدان المنطقة. وأجرت المنتجات المعرفية "الشاملة للمنطقة" تحليلا لقضايا محددة تتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي ذات توجُّه مواضيعي، كالسياسات المالية وسياسات العمل، من منظور إقليمي. ومع أن هذه المنتجات لا تتضمن باستمرار بيانات خاصة بكل بلد، فإنها كثيرا ما تضمنت بيانات مجموعة فرعية من البلدان في المنطقة، التي كانت لديها القدرة على توجيه عمليات صنع السياسات المحلية، وفقا للشعبة.

الشكل الثاني

**تواتر التغطية: منتج معرفي مخصص أو قسم تحليلي محدد تابع لشعبة التنمية الاقتصادية يتجاوز الإدراج في التقارير الرئيسية للشعبة**[6]

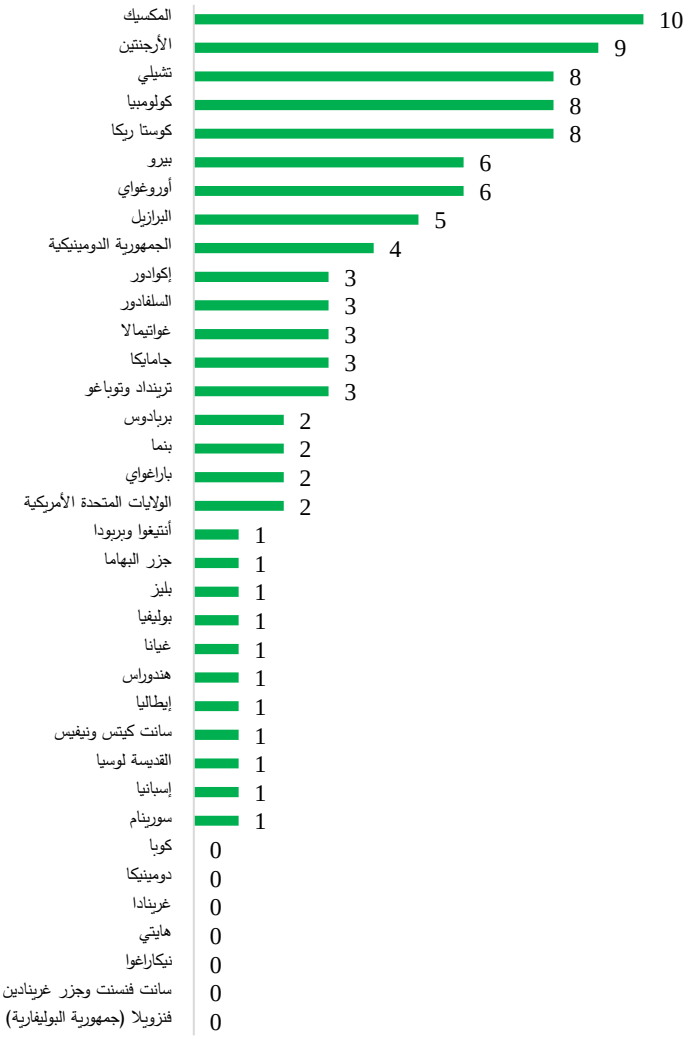


*المصدر*: تحليل أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

*ملاحظة*: الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه، والعلامات المستخدمة فيها، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسميا.

14 - وكشف استعراض لأنشطة بناء القدرات الإقليمية عن اتجاه مماثل: درجات متفاوتة من المساعدة الخاصة بكل بلد. وخلال الفترة 2018-2021، تركّزت نسبة 84 في المائة من مشاريع التعاون التقني/بناء القدرات (32 من 38) التي حظيت بدعم شعبة التنمية الاقتصادية في ستة بلدان: الأرجنتين (8 مشاريع)، والمكسيك (8)، وكوستاريكا (6)، وكولومبيا (4)، والجمهورية الدومينيكية (4)، وإكوادور (2) (انظر الشكل الثالث). وتوزعت نسبة الـــ 16 في المائة المتبقية من المشاريع على ستة بلدان أخرى هي: هايتي، البلد

(6) باستثناء التقارير الرئيسية الأربعة المدعومة لشعبة التنمية الاقتصادية مما مجموعه 44 تقريرا من هذا القبيل.

ذو أدنى نصـــيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، وأوروغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وبيرو وشيلي، التي يحظى كل منها بدعم مشروع واحد للشعبة. وفي البلدان الـــ 20 المتبقية في المنطقة، لم تدعم الشعبة أي مشاريع خاصة بكل بلد لبناء القدرات في مجال التنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة. وكان العديد من هذه "البلدان ذات المشاريع الصفرية" من بلدان الكاريبي وأمريكا الوسطى الأصغر حجما. وانسجاما مع المستلزم الحتمي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب، أشارت بعض الجهات المعنية إلى تفضيلها أن تواصل الشعبة إيلاء الأولوية للبلدان التي تكون فيها احتياجات التنمية الاقتصادية وخطر عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكبر.

الشكل الثالث

**تواتر مشاريع بناء القدرات التي تقوم بها شعبة التنمية الاقتصادية، 2018-2021**

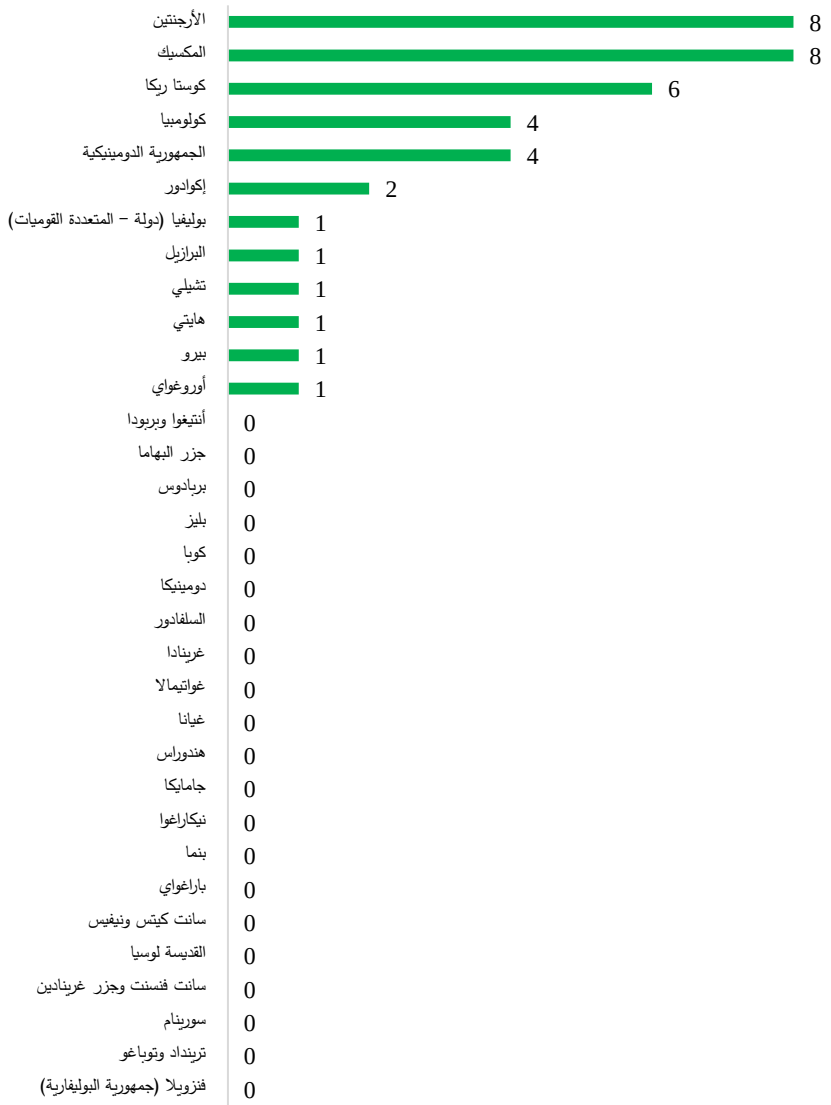


*المصدر*: تحليل أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

*ملاحظة*: الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه، والعلامات المستخدمة فيها، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسميا.

15 - وأشارت إدارة شعبة التنمية الاقتصادية، في سياق ولايتها المتمثلة في دعم التنمية المستدامة من منظور القضايا الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود، إلى أنها استجابت لكل طلبات المساعدة. بيد أن القيود المفروضة على الموارد المالية والبشرية، فضلا عن الدور غير الظاهر للشعبة في بعض البلدان الذي أدى إلى تدني عدد الطلبات، حالا دون اضطلاع الشعبة بدور أكثر استباقا في استهداف البلدان ذات الاحتياجات الأعلى التي كان يمكن أن تستفيد من تحسن الظروف الاقتصادية.

16 - وتتمثل المزايا النسبية لشعبة التنمية الاقتصادية في المستوى الرفيع لخبرتها الإقليمية والتقنية والتحليلية؛ ونهجها الشامل إزاء التنمية الاقتصادية؛ وقدرتها على تيسير التعلم من الأقران؛ وحياد صوتها المؤسسي وموضوعيته.

17 - واعتبرت نسبة تفوق 50 في المائة من الجهات المعنية المجيبة على الدراسة الاستقصائية أن المزايا النسبية الرئيسية لشعبة التنمية الاقتصادية هي قدرتها على إنتاج تحليلات اقتصادية إقليمية ذات صلة وخبرتها التقنية القوية في مجال التنمية الاقتصادية، إضافة إلى قدرتها على ربط التنمية الاقتصادية بأبعاد أخرى من التنمية من أجل مواجهة التحديات الملحّة التي تطرحها عدم المساواة والتنمية المستدامة. وعلى حد وصف أحد الذين أُجريت معهم مقابلات، وفي إشارات اللجنة الاقتصادية إلى كيفية أداء المنطقة، فإن المشاكل المشتركة بين القطاعات المتمثلة في الفقر والبطالة والنمو الاقتصادي، تصطدم أحيانا بتحديات أخرى مثل النهج المتبع إزاء الابتكار في نظام التخطيط الوطني بالبلد المعني. وفي تلك الحالات، أسدت [شعبة التنمية الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية] المشورة التقنية لتحديث المؤسسات.

18 - وفي إجابات للجهات المعنية على الاستقصاء، أكّدها تحليل دراسات الحالات الإفرادية، أبرز بعض المجيبين الدور الهام الذي تؤديه شعبة التنمية الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية في تعزيز التعلم من الأقران، مشيرين على سبيل المثال إلى أن اللجنة الاقتصادية كانت المنظمة الوحيدة القادرة على الجمع بين الحكومات لإجراء حوار ولمناقشة الدروس المستفادة ذات الصلة. وفي ما يتعلق ببيان كيفية اعتراف المؤسسات الأخرى العاملة في أماكن مماثلة بالشعبة قال ممثل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إن اللجنة الاقتصادية تعرف أمريكا اللاتينية والقارة، لا فرادى البلدان فحسب. وبغية تسوية سلسلة من المسائل كان من الضروري العمل على مستوى أعلى وأدنى من المستوى الوطني، وهو ما تفعله اللجنة الاقتصادية بفعالية. وفي الشكل الرابع، ترد معلومات عن ترتيب هذه المزايا النسبية البالغة الأهمية بحسب الجهات المعنية.

الشكل الرابع

**المزايا النسبية لشعبة التنمية الاقتصادية**

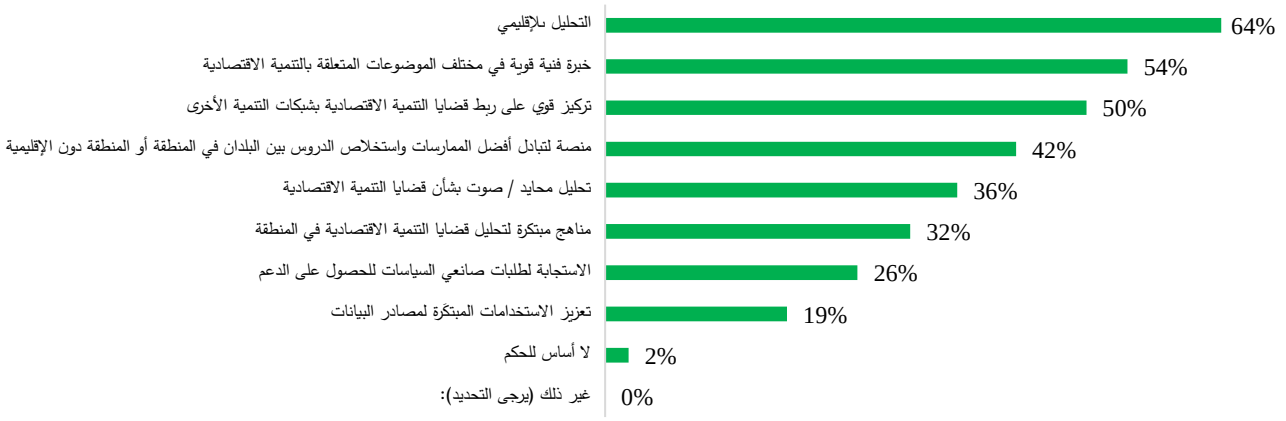


*المصدر*: دراسة استقصائية أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجهات المعنية.

19 - وكانت شعبة التنمية الاقتصادية بارعة في تحويل تركيزها بدرجة عالية من الاستجابة إلى الظروف المتغيرة مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وغيرها من الاحتياجات والأولويات الآخذة بالتطور.

20 - وصدرت عن الجهات المعنية التي أجريت معها مقابلات وعن المشاركين في الدراسة الاستقصائية أصداء إيجابية جدا حول إسهام شعبة التنمية الاقتصادية في بلورة سبل التعافي من كوفيد-19. واتفق معظمهم على أن المنتجات المعرفية وأنشطة بناء القدرات المتصلة بكوفيد-19 جاءت في الوقت المناسب وكانت مفيدة (انظر الشكل الخامس). وبشكل أكثر تحديدا، أكدت الجهات المعنية التي أجريت معها مقابلات أن مرصد كوفيد-19 التابع للشعبة، والموجزات السياساتية، والحلقات الدراسية الشبكية تساعد صانعي السياسات على مواكبة التطورات الجارية في الأوقات التي لا تتوفر فيها سوى بيانات قليلة. وكما لخص أحد واضعي السياسات، كان للجنة الاقتصادية رد فعل قوي وفوري في خضم الجائحة لتحديد أثرها وما يتعين اتخاذه من إجراءات.

الشكل الخامس

**الدعم المقدم من شعبة التنمية الاقتصادية لمواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)**

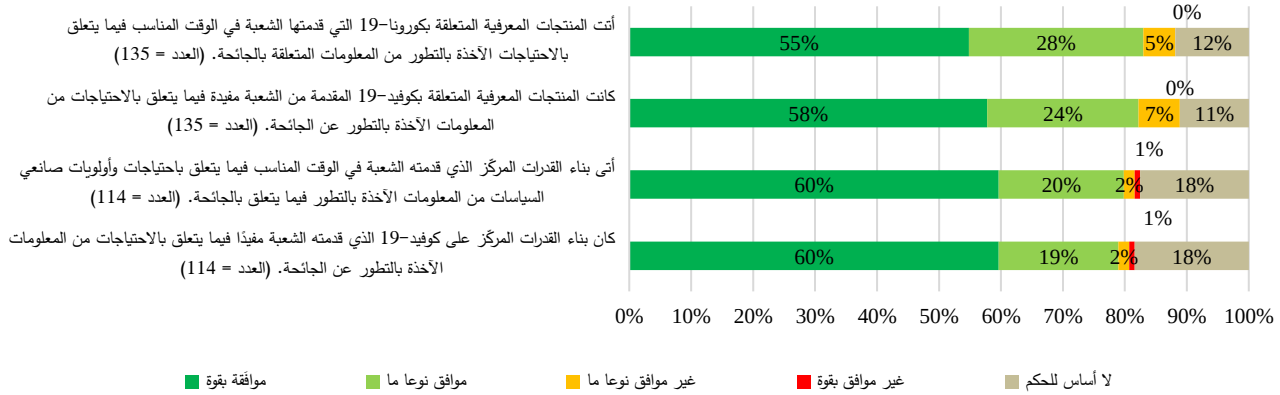


*المصدر*: دراسة استقصائية أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجهات المعنية.

## باء - أدت باستمرار المنتجات المعرفية لشعبة التنمية الاقتصادية وأعمال تنمية القدرات التي تضطلع بها إلى التوعية وتحسين مناقشة سياسات الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية الاقتصادية البالغة الأهمية، بما في ذلك دعم خطة عام 2030

21 - عززت المنتجات المعرفية لشعبة التنمية الاقتصادية وأنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها قدرةَ واضعي السياسات الوطنيين على تحليل الاتجاهات الناشئة والسياسات الابتكارية، ما أدى إلى إجراء مناقشة سياساتية أغنى وأكثر موضوعية.

22 - وكما هو مبين في الشكل السادس أدناه، أفادت نسبة 81 في المائة من الجهات المعنية المجيبة على الدراسة الاستقصائية بأن منظماتها استخدمت المنشورات الرئيسية لشعبة التنمية الاقتصادية لإثراء تحليلها وصنع قراراتها. وأفادت أيضا نسب كبيرة منها بأنها استفادت من الموجزات السياساتية للشعبة ومستودعات بياناتها. وأشارت نسبة 7 في المائة فقط من الجهات المعنية إلى أن لا علم لها بأن منظمتهم تستخدم المنتجات المعرفية للشعبة. وأشارت بعض الجهات المعنية التي أجريت معها مقابلات إلى التقارير الرئيسية للشعبة وغيرها من المنتجات بوصفها مصادر معلومات راسخة لا تقدَّر بثمن. وأفادت الوزارات والمصارف المركزية والإنمائية بأنها تسترشد بالمنتجات المعرفية للشعبة عند اتخاذها للقرارات؛ وأفادت مراكز الفكر والمعاهد الأكاديمية والإحصائية بأنها استخدمتها لإثراء منهجياتها وبحوثها.

الشكل السادس

**استخدام المنتجات المعرفية لشعبة التنمية الاقتصادية**

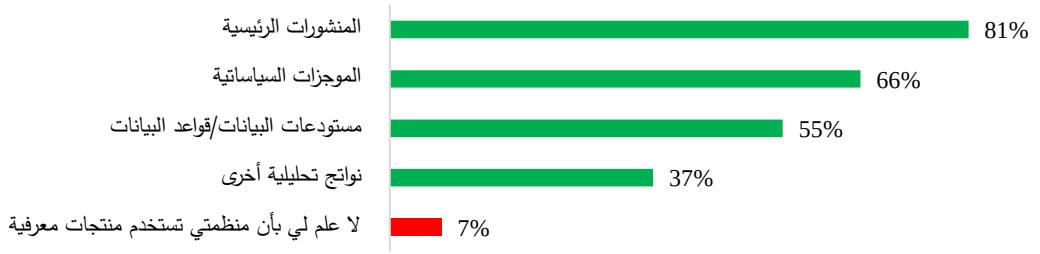


*المصدر*: دراسة استقصائية أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجهات المعنية.

23 - أفيدَ بأن الجهات المعنية تمكنت من الوصول إلى المنتجات المعرفية لشعبة التنمية الاقتصادية من خلال قوائم توزيع البريد الإلكتروني أو وسائط التواصل الاجتماعي أو مباشرة من الموقع اشبكي للجنة الاقتصادية بشكل أساسي؛ وأشار واضعو السياسات على الصعيد القطري وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري أيضا إلى التبادل غير الرسمي لهذه المنتجات المعرفية. وارتبط أكبر حجم من عمليات التنزيل بالمنتجات المعرفية التي تناولت أثر الجائحة على أسواق العمل، تلتها التقارير الرئيسية للشعبة (انظر الشكل السابع). وأفيد بأن الاستخدام المكثف لمعلومات الشعبة من قبل طائفة واسعة من الجهات المعنية أسهم في إجراء مناقشة سياساتية أكثر موضوعية على مستويات مختلفة من تصميم السياسات وعجَّل في اتخاذ القرارات، لا سيما أثناء الجائحة المتسارعة التطور.

الشكل السابع

**تنزيل المنتجات المعرفية لشعبة التنمية الاقتصادية**

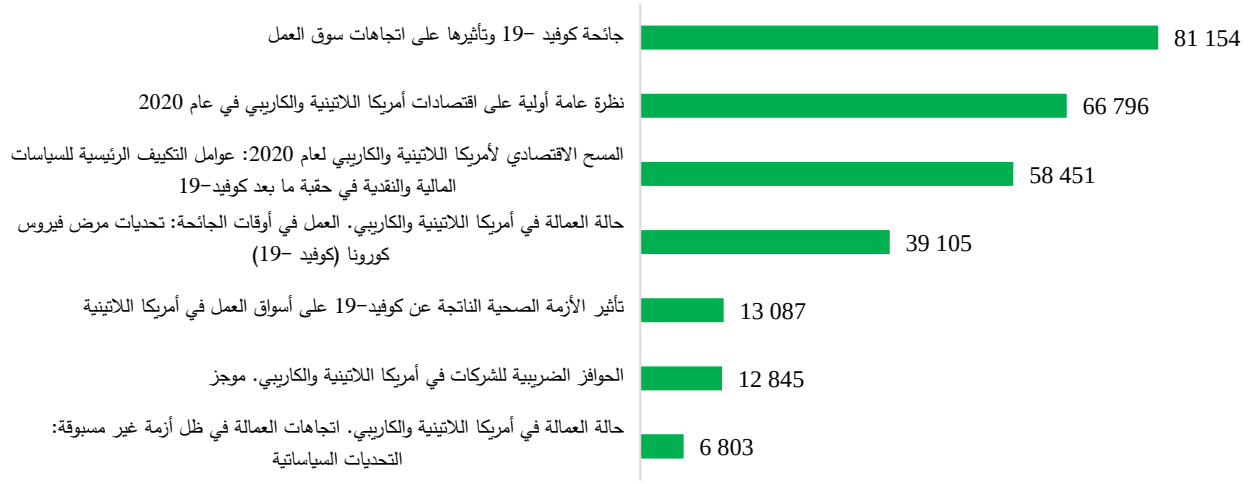


*المصدر*: بيانات/تحليلات عمليات تنزيل منتجات شعبة التنمية الاقتصادية.

24 - اتفقت الجهات المعنية المجيبة على الدراسة الاستقصائية وتلك التي أُجريت معها مقابلات على أن شعبة التنمية الاقتصادية تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز قدرات واضعي السياسات الوطنيين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي الإجمال، وافقت نسبة 73 في المائة من الجهات المعنية المشاركة في الدراسة الاستقصائية بقوةٍ أو إلى حد ما على أن قدرات صانعي السياسات قد زادت بفضل أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها الشعبة، ووافقت نسبة 98 في المائة منها بقوة أو إلى حد ما على أن المنتجات المعرفية للشعبة توفر تحليلات جيدة ليسترشد بها مقررو السياسات (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

**تنمية القدرات التي تضطلع بها شعبة التنمية الاقتصادية ومنتجاتُها المعرفية**

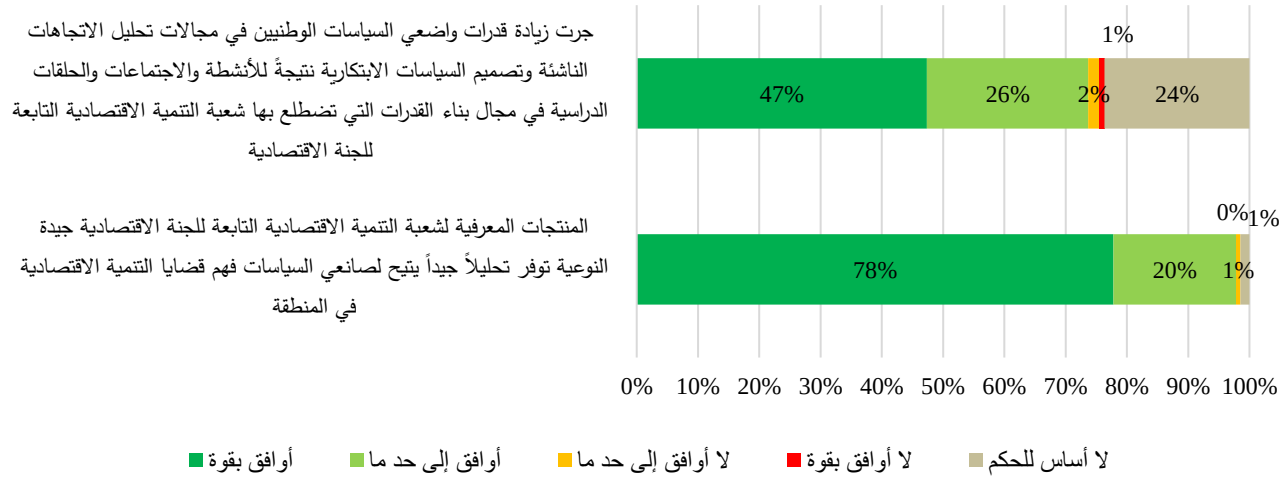


*المصدر*: دراسة استقصائية أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجهات المعنية.

25 - أدت قدرة شعبة التنمية الاقتصادية على تعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في المنطقة بشكل منتظم إلى اتخاذ القرارات على نحو أسرع وأكثر استنارة، واعتُرف بها كواحدة من أكثر أدواتها فعالية، بما في ذلك في دعم أهداف التنمية المستدامة وصنع السياسات في حقبة جائحة كوفيد-19.

26 - وعززت شعبة التنمية الاقتصادية التعلم واتخاذ القرارات بصورة مستنيرة أفضل من خلال ما يلي:

(أ) **التعلم من الأقران** - شكلت قدرة الشعبة على تيسير التعلم من الأقران واحدة من أقوى أدواتها. وأشارت إدارتها إلى أن صانعي السياسات يتعلمون ويطبقون الكثير عندما يرون ما يفعله جارهم. وقد رددت صدى ذلك على نطاق واسع الجهات المعنية التي أُجريت معها مقابلات. ولخصت إحداها آراء العديد من الجهات المعنية بالقول "إن اللجنة الاقتصادية أنشأت أفرقة عاملة تناوبنا فيها وتبادلنا خبراتنا. ويبدو لي أن ذلك مبادرة ينبغي تكرارها. ويشكل هذا التآزر بين بلدان المنطقة واحدة من أكثر خصائصها إشراقا".

(ب) **الحلقات الدراسية التي تقودها الشعبة** - أفادت الجهات المعنية التي أُجريت معها مقابلات بأن الحلقات الدراسية المالية التي قادتها الشعبة وفرت منبرا حيويا لخطاب السياسة المالية الإقليمية، ما يسمح لواضعي السياسات بمناقشة التحديات وتبادل الخبرات بكيفية مواجهتها لتحسين عملية صنع القرار في مجال المالية العامة في مواجهة حال عدم اليقين العالمي إزاء الاقتصاد الكلي. وجمعت مناسبات أخرى نظمتها الشعبة، أشادت بها الجهات المعنية أيضا، صانعي السياسات من بلدين أو أكثر على نطاق أضيق من أجل العمل على مواضيع محددة عندما تواجه البلدان تحديات مماثلة ويمكن أن تستفيد من تبادل أفضل الممارسات، فعلى سبيل المثال، يسرت الشعبة الحوار بين صانعي السياسات الأرجنتينيين والمكسيكيين بشأن نموذج تمويل من الدرجة الثانية لزيادة حجم تمويل القطاع الزراعي.

(ج) **التبادل غير المباشر للمعلومات** - حدث ذلك أيضا من خلال نشر المنتجات المعرفية الإقليمية على نطاق واسع. وشددت الجهات المعنية التي أُجريت معها مقابلات على أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على المنتجات الإعلامية المتعلقة بكوفيد-19 الصادرة عن الشعبة، والتي أفيد بأنها سمحت لواضعي السياسات بالإسراع في تقييم التدابير التي اتخذتها البلدان الأخرى وتحديد الخيارات السياساتية ذات الصلة للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية في بلدانهم.

27 - وعلاوة على ذلك، سُجل دليل قوي على أن شعبة التنمية الاقتصادية قد أوفت بولايتها المتمثلة في توجيه الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك من خلال دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإجمالا، وافقت نسبة 88 في المائة من الجهات المعنية المجيبة على الدراسة الاستقصائية على أن المنتجات المعرفية كانت متوائمة بشكل جيد مع الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الشكل التاسع). وفي الوقت نفسه، كانت الأصداء الواردة من الجهات المعنية المجيبة على الدراسة الاستقصائية أكثر تحفظا على تمويل الشعبة للعمل الإنمائي، بتسجيل نسبة أعلى نسبيا من إجابة "لا أساس للحكم" ونسبة أدنى من إجابة "موافَقة بقوة"، ما يوحي بانخفاض الإلمام بهذا المجال من العمل. وفي مجال تمويل التنمية، كان هدف الشعبة تعزيز توليد الموارد المالية بفعالية وتخصيصها بكفاءة لدعم التنمية والمساواة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعماً لخطة عام 2030.

الشكل التاسع

**مواءمة شعبة التنمية الاقتصادية مع أهداف التنمية المستدامة**

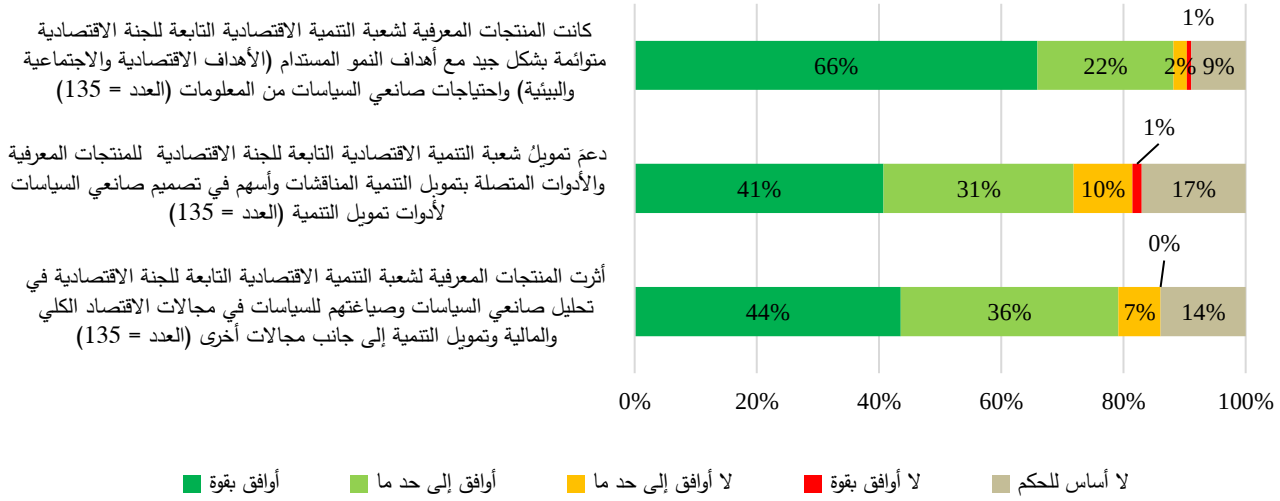


*المصدر*: دراسة استقصائية أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجهات المعنية.

28 - كانت الأصداء الواردة من الجهات المعنية إيجابية إزاء النهج الشامل الذي تتبعه شعبة التنمية الاقتصادية. وإجمالا، وافقت نسبة 73 في المائة من الجهات المعنية المجيبة على الدراسة الاستقصائية على أن أنشطة الشعبة في مجال بناء القدرات عززت قدرات واضعي السياسات على تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية و/أو حقوق الإنسان و/أو البيئة و/أو الإعاقة في عملية صنع السياسات الوطنية.

29 - وحدد تحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمنتجات المعرفية لشعبة التنمية الاقتصادية للفترة 2020-2021 معلوماتٍ في كل مجال من مجالات مواضيع التعميم الثلاثة، ولكن كانت التغطية متباينة. وحُددت أيضا التحليلات المتصلة بكوفيد-19 بأنها حظيت بتغطية بدرجة كبيرة (انظر الشكل العاشر).

الشكل العاشر

**استعراض مستندي للمنتجات المعرفية: تغطية مواضيع التعميم وكوفيد-19**

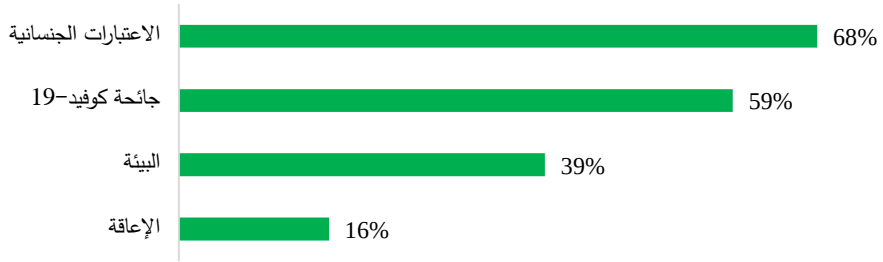


*المصدر*: استعراض أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

## جيم - أسهمت شعبة التنمية الاقتصادية في تصميم وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية بشكل ملموس - كانت الآثار أكثر أهمية عندما حظي صانعو السياسات الوطنيون بدعم مطرد و/أو مواضيعي و/أو قطري محدد بحسب البلد

30 - اعترفت الجهات المعنية الوطنية من صانعي السياسات بفعالية عمل شعبة التنمية الاقتصادية في دعم التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

31 - وإجمالا، قيمت نسبة 87 في المائة من الجهات المعنية المجيبة على الدراسة الاستقصائية عملَ شعبة التنمية الاقتصادية بأنه فعال جدا أو إلى فعال حد ما بشكل إجمالي (انظر الشكل الحادي عشر). وكانت جميع أطياف الجهات المعنية ممثَّلة، بمن فيها واضعو السياسات في الوزارات الحكومية، وأعضاء مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، وغيرهم. وفي ما يتعلق بصياغة السياسات، أفادت نسبة 80 في المائة من المجيبين بأنهم وافقوا إما بقوة أو إلى حد ما على أن المنتجات المعرفية لشعبة التنمية الاقتصادية أثرت على تحليل واضعي السياسات وصياغتهم للسياسات في مجالات الاقتصاد الكلي، والمسائل المالية، وتمويل التنمية. وإضافة إلى ذلك، أشارت نسبة 68 في المائة إلى أن أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها الشعبة أسهمت في صياغة السياسات الوطنية.

الشكل الحادي عشر

**الفعالية الإجمالية لشعبة التنمية الاقتصادية**

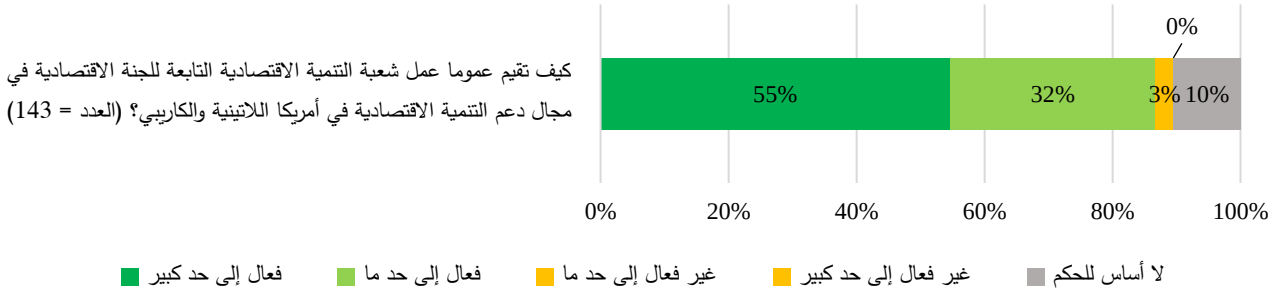


*المصدر*: دراسة استقصائية أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجهات المعنية.

32 - يبين الشكل الثاني عشر المجالات المواضيعية الرئيسية التي سعت مشاريع بناء القدرات شبه المتميزة الـ 38 التي تضطلع بها شعبة التنمية الاقتصادية إلى التأثير فيها خلال الفترة 2018-2021.

الشكل الثاني عشر

**التركيز المواضيعي لمشاريع بناء القدرات التي تضطلع بها شعبة التنمية الاقتصادية**

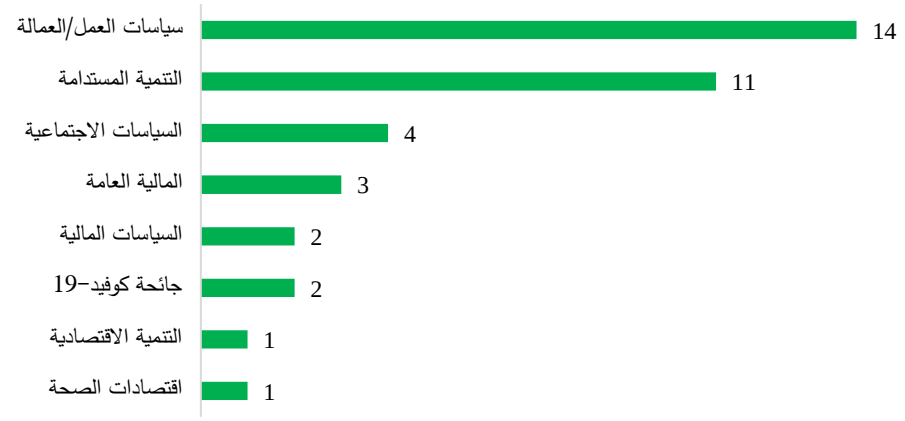


*المصدر*: تحليل أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

33 - من الأمثلة على إسهامات شعبة التنمية الاقتصادية في مبادرات بناء القدرات المبلَّغ عنها ذاتيا في النتائج السياساتية ما يلي:

- أثّر العمل على سد الفجوة الإنمائية الهيكلية في كوستاريكا في سرد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث أصبحت الفجوات الإنمائية الهيكلية جزءا من المقترح الإقليمي لسياسات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2018. واعتمد المؤتمر الإقليمي للتعاون بين بلدان الجنوب أيضا الأعمال ذات الصلة بشأن الثغرات الهيكلية في إطار اقتراح التعاون المتجدد "للتنمية في المرحلة الانتقالية" للفترة 2020-2021.
- وعزز العمل المتصل بالصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود، الذي ركز على توفير حل لتحديات هذه المنطقة دون الإقليمية المتمثلة في الدين المرتفع والنمو المنخفض وتغير المناخ، وزاد قدرة واضعي السياسات على اعتماد سياسات لتمويل التنمية تشمل البعدين الاقتصادي والبيئي.

34 - وانسجاما مع ذلك، قيمت نسبة 95 في المائة من موظفي اللجنة الاقتصادية عملَ شعبة التنمية الاقتصادية في مجال التأثير على تحليل واضعي السياسات وصياغتهم للسياسات بأنه إما فعال جدا أو فعال إلى حد ما. وعلاوة على ذلك، أظهر تحليل المنتجات المعرفية الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن نسبة 79 في المائة من المنتجات المعرفية للشعبة تضمنت توصية واحدة على الأقل تركز على السياسات. وأفادت الجهات المعنية بأن الحكومات الوطنية وغيرها من واضعي السياسات استخدمت الإسقاطات الاقتصادية السنوية الواردة في تلك التقارير على نطاق واسع، بما في ذلك الاستشهاد بها بانتظام في الصحافة.

35 - وعلى نطاق البلدان المشمولة بدراسات الحالات الإفرادية، أسهمت أنشطة شعبة التنمية الاقتصادية، بالتعاون مع مكاتب اللجنة الاقتصادية، في تحسين تصميم السياسات وتنفيذها؛ على سبيل المثال، في مجالات تعزيز تعميم الخدمات المالية، وسياسة سوق العمل، والاستجابة المالية لجائحة كوفيد-19.

36 - واعتُرف بأن شعبة التنمية الاقتصادية تعمل بالتنسيق مع مكاتب اللجنة الاقتصادية الموجودة على الصعيدين دون الإقليمي والقطري. وفي مختلف البلدان المشمولة بدراسات الحالات التي تضم مكتبا تابع

للجنة الاقتصـــادية، تبيَّن أن علاقاتها مع الشـــعبة متبادلة حيث تعتمد المكاتب القطرية التابعة للجنة الاقتصادية على الشعبة كشريك في المسائل الفنية، في حين تعتمد الشعبة على المكاتب القطرية في سياق محدد وفي بناء العلاقات. وفي البلدان التي لا مكتب فيها للجنة الاقتصادية، كان من المعتاد أكثر أن تعمل الشعبة مباشرة مع واضعي السياسات الوطنيين؛ غير أن العمل بدرجة معينة مع المكتب دون الإقليمي ذي الصلة التابع للجنة الاقتصادية كان لا يزال في كثير من الأحيان جزءا من المعادلة.

37 - وكما هو مبين في الشكل الثالث عشر، قدمت شعبة التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2018-2021 الدعم لـــ 38 مشروعا شبه متميز لبناء القدرات شملت بلدانا عدة. وفي البلدان المشمولة بدراسات الحالات الإفرادية، حُدد 27 مشـــروعا شـــبه متميز لبناء القدرات على الصـــعيد القطري تولت الشـــعبة إما قيادتها أو أســـهمت فيها. وأشـــارت الأدلة إلى إســـهامات في تصـــميم ســـياســـات محددة و/أو الموافقة عليها في 15 مشروعا من تلك المشاريع الـ 27، أو في ما نسبته 56 في المائة. ويقدم هذا الشكل معلومات عن طبيعة نتائج الإسهامات السياساتية الـــ 15، وعن تركيز المشاريع التي أدت إلى تقديم الإسهامات، وعن البلدان المشمولة بدراسات الحالات التي كانت فيها النتائج الملموسة أكثر بيانا.

الشكل الثالث عشر

**طبيعة وتوزيع الإسهامات المحددة في تصميم السياسات و/أو الموافقة المرتبطة بمشاريع شعبة التنمية الاقتصادية حسب دراسة الحالة الإفرادية، 2018-2021**

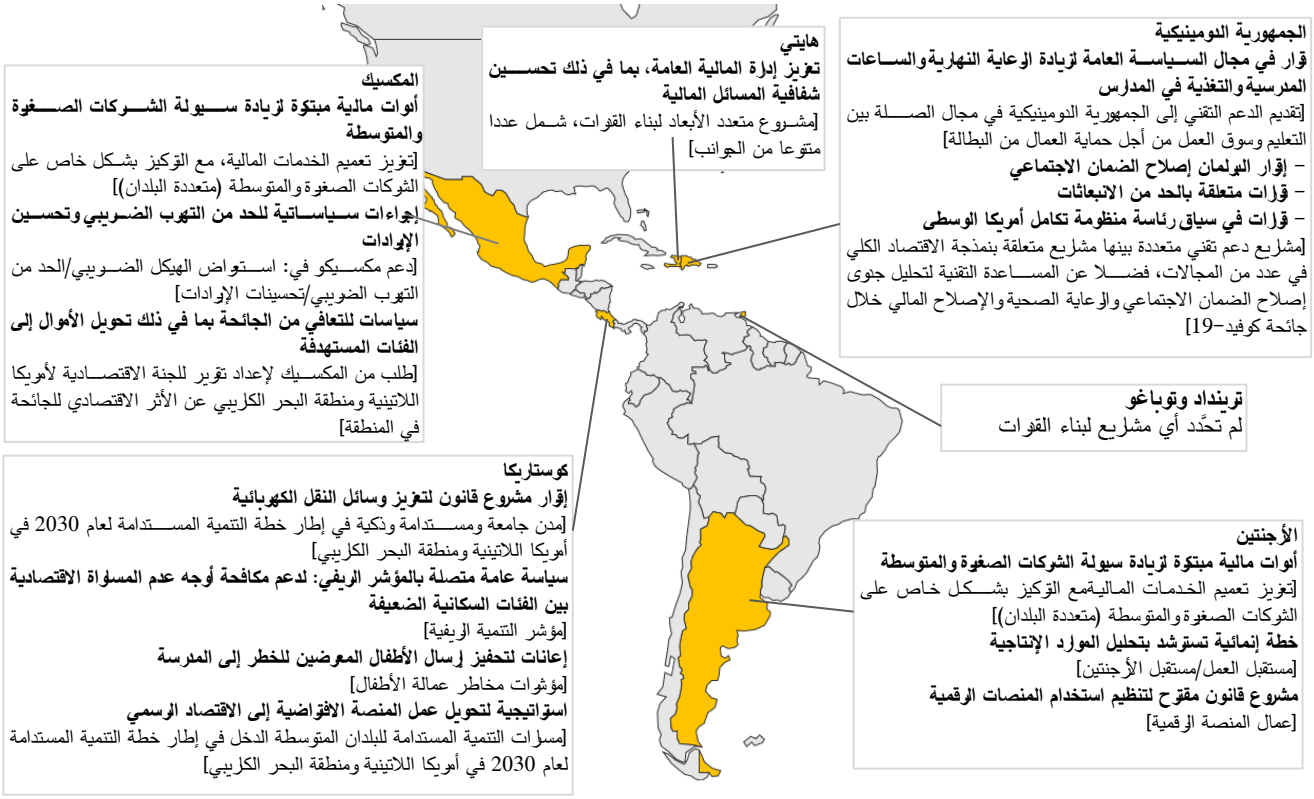


*ملحوظة*: الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه، والعلامات المستخدمة فيها، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسميا.

38 - **الأرجنتين - النتائج**. أسهم مشروعٌ لشعبة التنمية الاقتصادية شمل بلدانا متعددة في استحداث واستخدام أدوات مالية مبتكرة لزيادة سيولة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما أسهم بدوره في تعزيز مواصلة تعميم الخدمات المالية. وشمل ذلك عمليات تبادل نظمتها الشعبة بين صانعي السياسات في الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك. وأشاد أحد واضعي السياسات بأثر هذا الجهد، مشيرا إلى أن وثيقة محددة قُدمت إلى وزير الإنتاج ساعدت الحكومة على التفكير في النظام الذي تسعى إلى تطبيقه من أجل إدارة أموال الضمانات، وأتاح لها بأن تقوم في غضون ستة أشهر بما قامت به بلدان أخرى على مدى أكثر من 10 سنوات. وعلاوة على ذلك، أفاد صانعو السياسات الذين أجريت معهم مقابلات بأن خطة التنمية 4,0 لوزارة الإنتاج والعمل قد استرشدت بعمل الشعبة مع الوزارة. وأفيد بأن إسهام الشعبة هذا شمل تحليلا عميقا جدا للموارد الإنتاجية رسمَ خرائط للموارد الإنتاجية في جميع أنحاء البلد. وأخيرا، قدم عملُ الشعبة الدعم في صياغة مشروع قانون مقترح لتنظيم استخدام المنصات الرقمية، تضمَّن التركيز على حماية العمال، وكان له تأثير عليه.

39 - **كوستاريكا - النتائج**. أفادت الجهات المعنية من واضعي السياسات بأن عمل شعبة التنمية الاقتصادية ولَّد زخما عبر كيانات حكومية متعددة، أدى إلى إقرار مشروع قانون في الكونغرس لتعزيز وسائل النقل الكهربائية. وشمل عمل الشعبة في هذا المشروع المعنون "مدنٌ جامعةٌ ومستدامة وذكية في إطار خطة

التنمية المستدامة لعام 2030"، دعم تحديد الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية في مدن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تؤثر على الطلب وعلى العرض الشامل للجميع للتنقل المستدام. وثمة مشروع ثان يتضمن إسهامات محددة في النتائج يتعلق بوضع سياسة عامة تتصل بمؤشر ريفي يدعم الحد من أوجه الإجحاف الاقتصادي بين الفئات السكانية الضعيفة. وأسهم مشروع ثالث في تطبيق حوافز لإرسال الأطفال الضعفاء إلى المدارس، بما في ذلك دفع مبلغ 200 دولار للأسر الضعيفة. وشمل الدعم المقدم من الشعبة مساعدةَ الحكومة على وضع مؤشرات لمخاطر الأطفال ونموذج تنبؤ مرتبط به. وأخيرا، أسهمت الشعبة في استراتيجية للانتقال من عمل المنصات الافتراضية إلى الاقتصاد الرسمي في سياق مشروع بعنوان "مسارات التنمية المستدامة للبلدان المتوسطة الدخل في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

40 - **الجمهورية الدومينيكية - النتائج.** أسهم بناء القدرات الذي قامت به شعبة التنمية الاقتصادية في اتخاذ قرار بشأن السياسة العامة لزيادة الرعاية النهارية وساعات الدراسة والتغذية في المدارس. وكان التعاون التقني للشعبة قد تركَّز على الصلات بين دعم التعليم وحماية العمال من البطالة. ويعزى الفضل إلى ثلاثة مشاريع أخرى للشعبة في المساهمة في ما يلي:

(أ) التقدم المحرز في إصلاح نظام الضمان الاجتماعي، بما في ذلك إصلاح مؤسسي وافق عليه البرلمان؛

(ب) التأثير على عملية صنع القرار المتعلقة بخفض الانبعاثات؛

(ج) دعم عملية صنع القرار في سياق رئاسة الجمهورية الدومينيكية لمنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى.

41 - **المكسيك - النتائج.** أسهمت شعبة التنمية الاقتصادية في إجراءات سياساتية ترمي إلى الحد من التهرب الضريبي، وتحسين الإيرادات، وتنفيذ نهجٍ أكثر استدامة من الناحية الاقتصادية إزاء المسائل المالية في مكسيكو. وكانت الشعبة دعمت صانعي السياسات الذين كانوا يدرسون خيارات السياسة العامة عن طريق المساعدة في إجراء تحليل لاستعراض الهيكل الضريبي. وأسهمت أعمال بناء القدرات التي تضطلع بها الشعبة في وضع سياسات لدعم التعافي من الجائحة، بما في ذلك تحويل الأموال إلى الفئات المستهدفة. وأفاد أحد واضعي السياسات بأنه استنادا إلى تحليل اللجنة الاقتصادية الذي أُرسلَ إلى وزارة المالية، اتُخذت تدابير للحد من الأثر الاقتصادي، وروعيت المعلومات الواردة في التقرير في كل السياسات المنفذة، بما في ذلك التحويلات المالية التي أرسلت إلى شرائح محددة من السكان للحد من الأثر الاقتصادي للجائحة. وأخيرا، في المكسيك، وكما هو الحال في الأرجنتين، أسهم مشروع متعدد البلدان للشعبة في استحداث واستخدام أدوات مالية مبتكرة لزيادة سيولة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أسهمت في تعزيز مواصبة تعميم الخدمات المالية.

42 - وفي حالة هايتي، كان هناك مشروع متعدد الأبعاد تدعمه شعبة التنمية الاقتصادية يتعلق بدعم المديرية العامة لميزانية وزارة الاقتصاد والمالية في هايتي. وتضمَّن ذلك المشروع نتائج مقصودة طموحة بينها تصميم وتنفيذ سياسات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل لزيادة فعاليتها في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وأشارت الأدلة إلى أن المبادرة ساعدت في تعزيز القدرة على إعداد الميزانية والتوعية بمجال التركيز وإحداث بعض التغيير في السياسات. فعلى سبيل المثال، أشارت الشعبة إلى أن مرفقات مشروع ميزانية الفترة 2020-2021 تتضمن وثائق جديدة وتحليلات تقنية تتوافق مع التوصيات الرئيسية الواردة في

التقرير النهائي الذي قدمته اللجنة الاقتصادية في حزيران/يونيه 2019. وإضافة إلى ذلك، أقرت الجهات المعنية من واضعي السياسات في هايتي مع التقدير بدعم بناء القدرات المقدم من المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية في مكسيكو بشأن المسائل المتصلة عرضيا بالتنمية الاقتصادية. وفي ما يتعلق بترينيداد وتوباغو، لم يحدد التقييم أي إسهامات ملموسة في تصميم السياسات أو الموافقة عليها بدعم من الشعبة. وأُدرجت ترينيداد وتوباغو في التقييم كبلد مشمولة بدراسة حالة إفرادية تمهيدا لتقييم دور الشعبة في دعم التنمية الاقتصادية في بلد يستضيف مكتبا دون إقليمي في الكاريبي. ورغم المحاولات المتعددة لتحديد صانعي السياسات الوطنيين ذوي الصلة وجمع ردود الفعل، لم يتمكن فريق التقييم من الحصول على هذه المعلومات؛ لذا، لم تُعرف الأدلة التي تبين ما يحتمل أن تكون الشعبة قد قدمته من دعم وإسهام. وبيَّنت المقابلات التي أجريت مع موظفي اللجنة الاقتصادية في المكتب دون الإقليمي بترينيداد وتوباغو إلى تعاطٍ محدود مع موظفي الشعبة في ما يتعلق بتخطيط وتنفيذ أنشطة بناء القدرات.

43 - وتؤثر عوامل متعددة على مدى فعالية شعبة التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الطابع الآخذ بالتطور للاحتياجات الخاصة بكل بلد. وفي الوقت نفسه، واجهت الشعبة تحديات عدة أعاقت قدرتها على مواصلة الإسهام في سياسات التنمية الاقتصادية.

44 - ورغم إشارة الأدلة إلى إسهامات لشعبة التنمية الاقتصادية في تصميم سياسات محددة و/أو الموافقة عليها في نسبة 56 في المائة (15 من 27) من مشاريع بناء القدرات (انظر الشكل الرابع عشر)، فقد واجهت الشعبة في بقية المشاريع تحديات في الإسهام في تحقيق نتائج تتجاوز النتيجة الأكثر إلحاحا المتمثلة في التوعية.

الشكل الرابع عشر

**النسبة المئوية من مشاريع بناء القدرات التي تضطلع بها شعبة التنمية الاقتصادية التي أسهمت في تصميم/الموافقة على السياسات مقابل التوعية، حسب البلدان المشمولة بدراسات الحالات الإفرادية، 2018-2021**

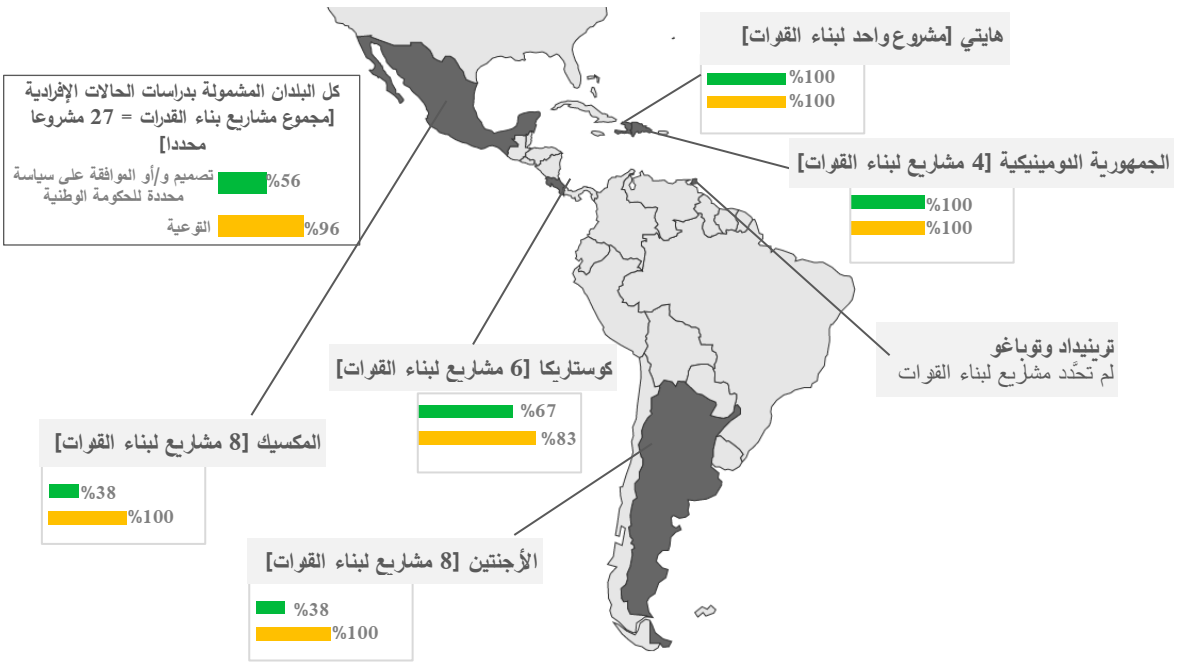


*المصدر*: تحليل أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

*ملحوظة*: الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه، والعلامات المستخدمة فيها، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسميا.

45 - يبين الجدول 2 أدناه العوامل الرئيسية التي أثرت على تحقيق شعبة التنمية الاقتصادية للنتائج، وذلك استنادا إلى تحليل دراسات الحالات الإفرادية، وإجراء المقابلات مع الجهات المعنية والموظفين، والردود على الدراسات الاستقصائية. ويحدد الجدول 3 أدناه التحديات التي تعيَّن على الشعبة مواجهتها في سعيها إلى تحقيق أقصى قدر من النتائج الملموسة.

الجدول 2

**عوامل مختارة انعكست على أثر شعبة التنمية الاقتصادية في بلورة السياسات**

| *العوامل التي أسهمت في النتائج* |
|---|
| تطابُق جيد بين العمل النشط الجاري الذي يقوم به صانعو السياسات الوطنيون وخبرات/مجالات التركيز المواضيعية لشعبة التنمية الاقتصادية |
| مشروع ذو نتيجة محددة وملموسة للغاية |
| تقديم دعم هادف بحيث يبني على قانون حالي و/أو مبادرة وطنية مكتملة التشكيل |
| تقديم دعم الشعبة على المدى الطويل مع القدرة على تحويل التركيز تبعاً لتحول الديناميات على المستوى القطري |
| مشروع مشترك مع مكتب للجنة الاقتصادية على الصعيد القطري و/أو عضو فريق الأمم المتحدة القطري و/أو كيان من غير كيانات الأمم المتحدة |
| الربط بين حكومات متعددة مهتمة بمجال التركيز نفسه من التنمية الاقتصادية، وتقديمُ الدعم لها |

*المصدر*: تحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الجدول 3

**عوامل مختارة أعاقت أثر شعبة التنمية الاقتصادية على بلورة السياسات**

| *التحديات المرتبطة بالجهود التي تبذلها شعبة التنمية الاقتصادية للإسهام في تصميم سياسات محددة/التنفيذ الكامل للسياسات* |
|---|
| الحاجة إلى التحلي بالمرونة في الاستجابة لطلبات صانعي السياسات الوطنيين للحصول على الدعم |
| الاعتبارات السياسية، بما في ذلك، في بعض الحالات، طلبات الحفاظ على السرية |
| التوتر بين الحاجة إلى المرونة والحاجة إلى الاتساق في إطار عمليات التحليل القطري المشترك/الإطار الاستراتيجي القطري المشترك للأمم المتحدة |
| تكاليف المعاملات المرتبطة بأعمال المشروع المشترك |
| *العوامل المرتبطة بالنتائج الأقل تأثيرا* |
| عدم التطابق بين مستوى توقعات صانعي السياسات الوطنيين وجدوى ما يمكن أن تقدمه اللجنة الاقتصادية/شعبة التنمية الاقتصادية |
| المشاركة المحدودة القائمة على عدم كفاية الموارد و/أو التغير في مدى اهتمام صانعي السياسات الوطنيين |

*المصدر*: تحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية

*لا ينظر إلى قدرة الوصول الاستراتيجي لشعبة التنمية الاقتصادية على أنها قدرة مثلى، مما حدّ من إمكاناتها عل تحقيق مزيد من التأثير*

46 - وعبر بلدان متعددة ومجموعات الجهات المعنية، كان الرد الأكثر تكرارا بشأن الطريقة التي يمكن بها لشعبة التنمية الاقتصادية أن تحسن فعاليتها هو زيادة أثرها من خلال القيام بعمل أكثر استراتيجية خاص بكل بلد. وأشارت الجهات المعنية إلى ضرورة تزويد صانعي السياسات الوطنيين بفهم أفضل لأنواع التعاون التقني المتاحة ولعملية الحصول على الدعم. وردد أحد واضعي السياسات الوطنيين ما قاله آخرون ومفاده أن الشعبة "تحتاج إلى عمليات تعميم أكثر جرأة حتى نتمكن من التعرف على ما يمكن أن تقدمه". وعلى غرار ذلك، أعرب أحد المنسقين المقيمين عن آرائه بشأن ضرورة "إعادة التفكير في العمل الذي تقوم به الشعبة من حيث حزم الدعم"، مشيرا إلى أنه يود أن يرى اللجنة الاقتصادية "تكثف عملها" وتقدم حلولا محددة لبلدان محددة.

*مجال للتحسين في تخطيط الأداء ورصده على مستوى النتائج؛ قد يكون الإطار الحالي للإبلاغ عن الأداء قد حد من قدرة شعبة التنمية الاقتصادية على تحقيق أقصى قدر من النتائج*

47 - أظهر تحليل بيانات الأداء الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه رغم أن العديد من مشاريع بناء القدرات كانت مرفقة ببعض الوثائق المرتبطة بها، فإن شعبة التنمية الاقتصادية لم توثّق في شكل منهجي حجم وطابع الطلبات الأخرى المتعلقة ببناء القدرات/التعاون التقني الواردة من الدول الأعضاء. وأفادت الحكومات والمصارف المركزية ووكالات التعاون الإقليمي والمصارف الإنمائية وغيرها من اللجان الإقليمية بأنها قدمت طلبات رسمية وغير رسمية إلى إدارة الشعبة. وأفادت الشعبة بأنها استجابت بفعالية لكل طلبات المساعدة في إطار ولايتها وبأن عدم وجود نهج منتظم للتوثيق والتتبّع يعزى جزئيا إلى بعض الطلبات التي تشترط الحفاظ على السرية. ومع ذلك، لا توجد آلية رسمية لتتبع هذه الطلبات بصورة منهجية على المستوى الإجمالي. ومن دون هذه الآلية، يتعذر على الشعبة أن تخطط بفعالية لضمان أنها حددت أولوياتها بطريقة تزيد إلى أقصى حد من مواردها المحدودة في سياق يشهد طلبات متنافسة. كما أنه لم يكن لديها آلية تتيح لكيانات الأمم المتحدة الأخرى تحديد أنشطة الشعبة الجارية في البلدان التي قد تكون فيها منظماتها تشارك في أنشطة بناء القدرات ذات الصلة.

48 - وإضافة إلى ذلك، أظهر تحليل بيانات الأداء أن شعبة التنمية الاقتصادية قدمت بعض الأدلة على تأثيرها في تصميم السياسات. فعلى سبيل المثال، قيست بعض المؤشرات على مستوى النتائج، مثل النسبة المئوية للقراء الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية والذين اعترفوا بأنهم استفادوا من منشورات البرنامج الفرعي من حيث تعزيز قدرتهم على تحليل قضايا الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية، من خلال الدراسات الاستقصائية للمستفيدين من المنتجات المعرفية وكذلك من الدراسات الاستقصائية للمشاركين في الحلقات الدراسية. وعلاوة على ذلك، ورغم صعوبة قياس وتحديد العلاقات السببية بين إجراءات تدخل الشعبة واعتماد السياسات، قدمت الشعبة بعض الأدلة على مؤشرات نتائج أكثر تعقيدا، مثل عدد السياسات أو التدابير أو الإجراءات التي اتخذتها سلطات صنع السياسات الاقتصادية والإنمائية بما ينسجم مع توصيات اللجنة الاقتصادية. وفي سياق الإبلاغ عن أداء بيان المنجزات الذي قامت به الشعبة، كانت الوثائق التي سعت إلى ربط اعتماد السياسات بإجراءات تدخل الشعبة محدودة. وعلى سبيل المثال، كانت البيانات الأكثر اتساقا التي تحدد أنشطة بناء القدرات المحددة التي كان يُنظر إليها على أنها أسهمت في سياسة معينة، مفقودة إلى حد كبير. وأدى ذلك إلى بيانات محدودة نوعا ما على مستوى النتائج وحدَّ من فائدة بيانات الرصد لأغراض التخطيط الاستراتيجي.

## دال - مع أن التعاون المشترك بين الشُعب كان فعالا في دعم الدول الأعضاء في قضايا التنمية الاقتصادية، فقد كانت الأصداء متباينة بشأن التعاون والبرمجة المتكاملة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

49 - رغم السياق الاقتصادي المعقد الناجم عن جائحة كوفيد-19، فإن تعاون شعبة التنمية الاقتصادية مع الشعب الأخرى كان إيجابيا بوجه عام. وتباينت درجة وطرائق التعاون تبعاً لنوع النشاط؛ وأضفي طابع مؤسسي على التعاون لإنتاج المنتجات المعرفية، ولكن لم يكن الحال كذلك بالنسبة إلى أنشطة بناء القدرات.

50 - وعموما، صدرت عن موظفي اللجنة الاقتصادية أصداء إيجابية بشأن مدى المواءمة التي تحققت بين عمل شعبة التنمية الاقتصادية وعمل الشعب الأخرى. ووافق أكثر من 85 في المائة من موظفي اللجنة الاقتصادية المجيبين على الدراسة الاستقصائية أو وافقوا إلى حد ما، على أن المنتجات المعرفية للشعبة قد جرت مواءمتها وتنسيقها بما فيه الكفاية مع توليد المعارف ذات الصلة الذي تضطلع به شعب أخرى تابعة للجنة، وأن أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها الشعبة قد جرت مواءمتها وتنسيقها بما فيه الكفاية مع أنشطة بناء القدرات ذات الصلة التي تضطلع بها شعب أخرى تابعة للجنة (انظر الشكل الخامس عشر).

الشكل الخامس عشر

**التنسيق الذي تقوم به شعبة التنمية الاقتصادية داخل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

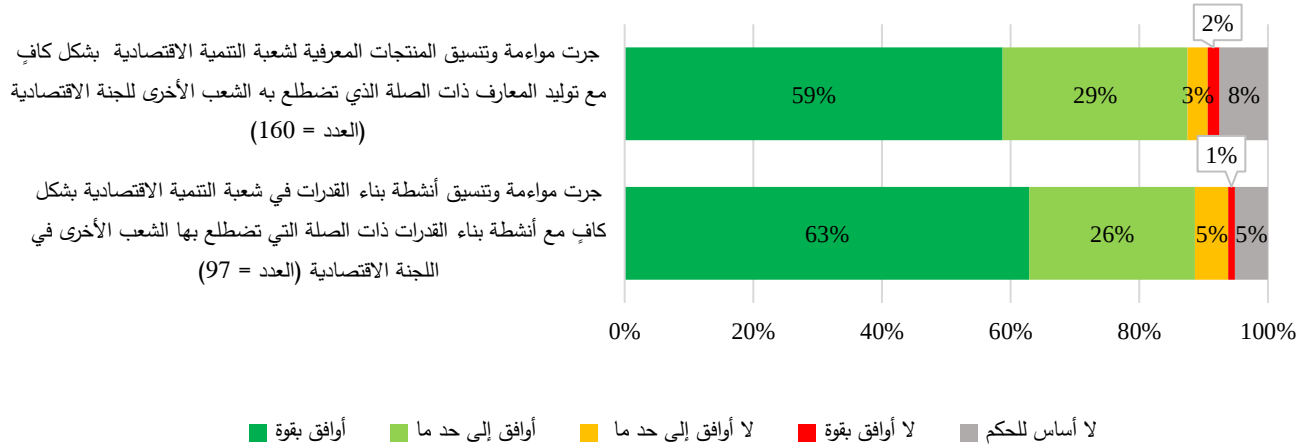


*المصدر*: دراسة استقصائية أجراها لموظفين مكتب خدمات الرقابة الداخلية

51 - وفي الوقت نفسه، أشار تحليل دراسات الحالات الإفرادية إلى وجود مستويات مختلفة من التعاون عبر المواقع الجغرافية المختلفة وأنواع الأنشطة. وكان العمل المتعلق بالمنتجات المعرفية أفضل تنسيقا من أنشطة بناء القدرات. وأفاد من أُجريت معهم مقابلات بأنه، في ما يتعلق بالمنتجات المعرفية، كان هناك نظام تنسيق مؤسسي يتضمن تقسيما واضحا للمسؤوليات والنواتج المتوقعة، وتسلسلا زمنيا متفقا عليها، وتدفقا راسخا للاتصالات بين جميع الجهات المعنية من موظفي اللجنة الاقتصادية.

52 - وفي ما يتعلق بأنشطة بناء القدرات، أفاد مَن أُجريت معهم مقابلات، وكذلك أظهرَ استعراضُ الوثائق، أن التنسيق كان يجرى بصورة أكثر تخصيصا. وكانت أنشطة بناء القدرات مدفوعة بالطلب وتنفَّذ على أساس الطلبات الواردة من الدول الأعضاء والموارد المتاحة داخل الشعبة. ولم يكن هناك إطار مخطط له أو آلية تنسيق

منشأة مسبقا. وأدى هذا النهج، بتوجهه القائم على الطلب، إلى تخطيط أقل منهجية وإلى تنسيق مخصص لكل حالة على حدة بين شعبة التنمية الاقتصادية والمكاتب القطرية ودون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية.

53 - وعندما سئل الموظفون المشاركون في الدراسة الاستقصائية عن مجالات التحسين، سلطوا الضوء على الافتقار إلى التنسيق المؤسسي، بما في ذلك المساحة المحدودة المخصصة للتبادل. وأشار المجيبون إلى أن اعتماد شعبة التنمية الاقتصادية وغيرها من مكاتب اللجنة الاقتصادية على نهُج مخصصة للتنسيق جعل من الصعب أحيانا الاستفادة بالكامل من أوجه التآزر المحتملة، ما ضيَّقَ من الفرص المتاحة للمكاتب الأخرى للاستفادة بالكامل من خبرة الشعبة، والعكس صحيح.

54 - وهناك أمثلة إيجابية على التعاون الفعال بين الوكالات والبرمجة المتكاملة. غير أن أوجه التعاون تلك لم ترق بعد إلى المستوى اللازم لتلبية تطلعات الأمم المتحدة في مجال الإصلاح الإنمائي حول الاتساق على نطاق المنظومة.

55 - وأكدت قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أهمية تحسين البرمجة المتكاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك على الصعيد القطري. وبالنسبة إلى شعبة التنمية الاقتصادية، تُرجمَ ذلك إلى الحاجة إلى التنسيق الفعال مع المكاتب القطرية للجنة الاقتصادية ومكاتب المنسقين المقيمين وسائر وكالات الأمم المتحدة، وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة.

56 - وخلص التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخرا لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية[7] إلى عدم كفاية آليات التنسيق القائمة بين الإدارة واللجان الإقليمية. وأشارت الأصداءُ الواردة من الجهات المعنية التي أُجريت معها مقابلات وتحليلاتُ دراسات الحالات الإفرادية المرتبطة بهذا التقييم إلى الاتجاه نفسه. فالترتيبات المخصصة غير الرسمية كانت هي القاعدة، في ظل عدم وجود آليات رسمية أو شبه رسمية تبلغ الجهات المعنية عنها، لا سيما في ما يتعلق بمشاريع بناء القدرات. وأتت الأصداء الواردة من مكاتب المنسقين المقيمين والجهات المعنية في أفرقة الأمم المتحدة القطرية متباينة بشأن مدى التعاون والتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا عموما، بما في ذلك عمل شعبة التنمية الاقتصادية في مجال التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، أفاد فريقان من ستة أفرقة تابعة لمكتب المنسقين المقيمين أجريت مقابلات معهما بأن اللجنة الاقتصادية عملت، في بعض الحالات، مع الحكومة مباشرة في قضايا التنمية الاقتصادية على المستوى التنفيذي من دون التنسيق مع الكيانات المقيمة التابعة للأمم المتحدة، مما أدى إلى احتمال حصول ازدواجية الجهود. وأفيد كذلك بأن هناك معلومات محدودة عن منصة الإبلاغ المشتركة UN-Info عن أنشطة اللجنة الاقتصادية على الصعيد القطري. وعلى الجانب الإيجابي، ففي الحالات التي تعاونت فيها الشعبة مع كيانات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في وضع وتعميم المنتجات المعرفية، كانت الأصداء الواردة بشأن التنسيق إيجابية أكثر. ومن الأمثلة على التعاون بين الوكالات في هذا الصدد منشور مشترك مع منظمة العمل الدولية بعنوان: Employment situation in Latin America and the Caribbean: Employment trends in an unprecedented crisis: policy challenges (حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: اتجاهات العمالة في أزمة غير مسبوقة: التحديات السياساتية)، نُشر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

(7) E/AC.51/2021/5.

57 - وفي ما يتعلق بالتعاون في سياق التحليل القطري المشترك ووضع الإطار الاستراتيجي القطري المشترك للأمم المتحدة، أظهرت بيانات دراسات الحالات الإفرادية الأرجنتين والمكسيك كمثالين على التعاون الفعال. وأشار مكتب المنسق المقيم والجهات المعنية في فريق الأمم المتحدة القطري الذين أجريت معهم مقابلات في المكسيك إلى التعاطي الاستباقي مع اللجنة الاقتصادية، بما في ذلك استخدام الإسهامات المقدمة من شعبة التنمية الاقتصادية. وقال تحديدا أحد الجهات المعنية إن إطار التعاون بين المكسيك والأمم المتحدة كان يتألف من أربعة مجالات عامة ونتائج متوقعة؛ وقد وضعت اللجنة الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية إحدى النتائج المتوقعة. وأبرزَ من أُجريت معهم مقابلات أن هذه الطريقة كانت طريقة جديدة وفعالة للتعاون عبر الكيانات. وفي الوقت نفسه، أفادت الجهات المعنية في أربعة من البلدان الستة المشمولة بدراسات الحالات الإفرادية بأن الشعبة لم تشارك في عمليات التخطيط على نطاق المنظومة. وفي تلك البلدان، أفيد بأنه إذا كانت الشعبة نسقت الأنشطة التي تضطلع بها على الصعيد القطري، فإن ذلك كان يجرى أساسا من خلال أوجه التعاطي الثنائية مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا من خلال آليات التنسيق المؤسسي. وأفيد بأن ذلك أدى إلى تضاؤل إلى حد ما في الفرصة المتاحة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية كي تستفيد بالكامل من المزايا النسبية للشعبة، على النحو المتوخى في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

58 - وأشارت بيانات دراسات الحالات الإفرادية إلى انخفاض درجة التعاون مع بلدان منطقة البحر الكاريبي مقارنةً ببلدان أمريكا اللاتينية والوسطى. ويبدو أن ذلك يعزى إلى عوامل عدة ويمثل إشكالية خاصة في حالة هايتي. وأشار المجيبون إلى محدودية توفُّر كلٍ من الموظفين الناطقين بالفرنسية في شعبة التنمية الاقتصادية والنسخ الفرنسية من المنتجات المعرفية كسبب محتمل للاستبعاد المتصوَّر حصوله.

59 - وفي ما يتعلق بتعاون شعبة التنمية الاقتصادية مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، أشارت بعض الجهات المعنية إلى نهج متناقضة، بين الشعبة والبنك الدولي على سبيل المثال، معربة عن تقديرها للتوجه الشامل والابتكاري للتنمية الاقتصادية الذي تروج له الشعبة. وكان تعاونها النشط مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية هو أقصى قدر من التعاون تبديه في مشاريع محددة. وأدى التعاون مع هذه الكيانات وغيرها من مصارف التنمية إلى نشر تقارير سنوية مشتركة، مثل *Revenue Statistics in Latin America and the Caribbean 2021* and *The Latin American Economic Outlook* (إحصاءات الإيرادات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2021 والتوقعات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية). واتخذت أوجه التعاطي مع المنظمات الأخرى الناشطة في نفس المجال شكل تبادل معلومات وهو ما كان يحدث غالبا من خلال دعوات الشعبة إلى المنتديات، مثل حلقتها الدراسية عن السياسة المالية.

60 - وعُينت شعبة التنمية الاقتصادية رسميا لتكون جهة الاتصال لشبكة الاقتصاديين التابعة للجنة الاقتصادية. وصدرت عن اقتصاديين من مكاتب المنسقين المقيمين من البلدان الستة المشمولة بدراسات الحالات الإفرادية أصداء إيجابية على حلقة العمل التي قادتها الشعبة لإطلاعهم على الدعم الذي يمكن أن تقدمه لهم شعب اللجنة الاقتصادية. بيد أنه من وجهة نظر على نطاق المنظومة، اعتُبر عدم الوضوح المحيط بدور هؤلاء الاقتصاديين، وكذلك بأدوار كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والشعبة في سياق تنفيذ هذا التدبير من تدابير إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، عقبات تحول دون التفعيل التام للشراكات بين الشعبة وشبكة الاقتصاديين في الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والمستفيدين المستهدفين على

الصعيد القطري. وفي دراستين من دراسات الحالات الإفرادية الست، تعاونت الشعبة بشكل مستمر نوعا ما مع الاقتصاديين في مكتب المنسق المقيم على الصعيد القطري، حيث عملت معهم على صياغة تحليلات اقتصادية على الصعيد القطري وورقات مواضيعية عن القضايا الاقتصادية ذات الصلة. ومع ذلك، أشارت البيانات في جميع البلدان المشمولة بدراسات الحالات الإفرادية إلى فهم محدود لأدوار كل منها وإلى تحقيق أوجه تعاون ناجح محدود على المستوى الموضوعي حتى تاريخه.

61 - وعلى الصعيد الإقليمي، تجلت مشاركة شعبة التنمية الاقتصادية في عملها بمثابة رئيس تقني مشارك لائتلافين مواضيعيين في منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ائتلاف النمو العادل وائتلاف تمويل التنمية. وكان توفير بناء القدرات في القضايا المتصلة بالنمو العادل هو أحد المنجزات المستهدفة الرئيسية لعام 2021 لائتلاف النمو العادل. وأشارت بيانات مستقاة من دراسات الحالات الإفرادية على الصعيد القطري، مقترنة باستعراض لوثائق منصة التعاون الإقليمي، إلى ضرورة القيام بخطوات إضافية لضمان إدماج خطط العمل الآخذة بالتطور للائتلافين المواضيعيين بشكل مناسب في الأطر الاستراتيجية القطرية المشتركة ذات الصلة للأمم المتحدة، فضلا عن أي عمل ذي صلة ببناء القدرات تضطلع به كيانات على الصعيد العالمي، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

## خامسا - التوصيات

62 - تقدم شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية التوصيات الهامة الثلاث التالية التي قبلت بها اللجنة الاقتصادية وشعبة التنمية الاقتصادية.

**التوصية 1 (النتيجتان باء ودال)**

63 - أن تستحدث شعبة التنمية الاقتصادية، في سياق ولايتها الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود لدعم التنمية المستدامة، آلية محسَّنة للتخطيط لعملها في مجالي التعاون التقني القائم على المشاريع وبناء القدرات، وتنسيقه ورصده على نحو أكثر انتظاما. وتقوم هذه الآلية بما يلي:

(أ) دعم أهداف التوعية وإبراز أهمية الدور عن طريق تحقيق إمكانية تتبُّع طلبات التعاون التقني لشعبة التنمية الاقتصادية وأنشطتها الجارية، بما في ذلك على نحو يتيح لمكاتب الأمم المتحدة، مثل مكاتب المنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمكاتب القطرية للجنة الاقتصادية، الاطلاع على موجز للأعمال القطرية القائمة على المشاريع التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية وشعبة التنمية الاقتصادية؛

(ب) دعم تحديد الأولويات بين المشاريع في سياق الأولويات الاستراتيجية العامة لشعبة التنمية الاقتصادية وإثراء استراتيجياتها للتعاون التقني؛

(ج) تحقيق إمكانية رصد النواتج والنتائج التي أسهمت فيها شعبة التنمية الاقتصادية لكلٍ من مشاريع التعاون التقني/بناء القدرات التي تشارك فيها الشعبة؛

(د) تحقيق ودعم التعلم في إطار المنظمة؛

(هـ) مراعاة أي آليات ذات صلة لتتبُّع مشاريع بناء القدرات التي يضعها المكتب الإقليمي التابع لمكتب التنسيق الإنمائي، أو مكاتب المنسقين المقيمين، أو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة.

*مؤشر الإنجاز:* وضع استراتيجية لشعبة التنمية الاقتصادية متصلة بتحديد مشاريع التعاون التقني وترتيب أولوياتها ودليل على وجود آلية لدعم الفقرات الفرعية (أ) إلى (هـ) أعلاه

**التوصية 2 (النتائج ألف وباء وجيم)**

64 - أن تجري شعبة التنمية الاقتصادية، في إطار ولايتها الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود، مع التركيز على تعزيز التوعية وإبراز دورها، استعراضا لأنشطتها ولنطاق عملها على الصعيد القطري ليُسترشد بها في إجراءات واستراتيجيات الإدارة. وينطوي ذلك على المنتجات المعرفية للشعبة وأنشطتها في مجال بناء القدرات ويشمل ما يلي:

(أ) النظر فيما إذا كان يجري إيلاء أولوية كافية للبلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية الأكبر والمعرضة بشكل أكبر لخطر عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) النظر في ما إذا كان من شأن زيادة الاتصال بالبلدان ذات الاحتياجات الأكبر، بما في ذلك من خلال المشاركة الأكثر فعالية لمكاتب المنسقين المقيمين و/أو زيادة التعاون المكثف مع المكاتب الوطنية ودون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية، أن يزيد من أثر أنشطة الشعبة؛

(ج) النظر في ما إذا كان ينبغي للشعبة أن تعيد توجيه نسبة مئوية أكبر من عملها على منتجاتها المعرفية نحو إعداد مزيد من المنتجات (أو أقسام من المنشورات) الخاصة بكل بلد التي تدعم تنفيذ السياسات بشكل مباشر.

*مؤشر الإنجاز*: وثيقة تبين نتائج استعراض تجريه شعبة التنمية الاقتصادية للتغطية المحددة على الصعيد القطري، بما في ذلك خطة لاتخاذ إجراءات إضافية

**التوصية 3 (النتيجة دال)**

65 - أن تضع شعبة التنمية الاقتصادية، في سياق ولايتها الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود والتدابير الجارية لتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، خطةً استراتيجية داخلية مفصلة و/أو مبادئ توجيهية لتحديد وتوضيح دورها ذي الصلة ومسؤولياتها المتوخاة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) رسم خريطة لأعمال الشعبة الأخيرة والحالية الخاصة بكل بلد على حدة بحيث يمكن إيجاد صلة ما مع أفرقة قطرية أخرى تابعة للأمم المتحدة؛

(ب) النظر في الطريقة التي يمكن بها إدراج أنشطة الشعبة على نحو أكثر اتساقا في التحليل القطري المشترك وعمليات وضع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في جميع البلدان ذات الصلة؛

(ج) قيام اللجنة الاقتصادية والشعبة، بالاستناد إلى العمل الذي أنجز بالفعل، وبالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوضع خطة أكثر رسمية لدعم شبكة الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك تحديد أنشطة محددة إضافية وما يرتبط بها من نواتج/نتائج ملموسة؛

(د) مواصلة الدور القيادي والمشاركة المنتظمة للجنة الاقتصادية والشعبة على الصعيد الإقليمي في مجال الائتلافات المواضيعية ذات الصلة.

*مؤشر الإنجاز*: خطة استراتيجية داخلية و/أو وثيقة تتضمن مبادئ توجيهية تدرج الفقرات الفرعية من (أ) إلى (د) أعلاه، ووثيقة تحدد الخطوات المقرر القيام بها

**المرفق***

## التعليقات الواردة من الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مشروع التقرير

ترحب اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهذا التقرير الشـامل الذي يقدم أدلة تدعم أهمية وفعالية واتساق العمل الذي تضطلع به شعبة التنمية الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية على الصـعيدين الإقليمي والقطري. إن شـعبة التنمية الاقتصـادية تحتل الصـدارة في مجال تحليل الاقتصـاد الكلي وتمويل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتؤدي، كما يتضح من التقرير، دورا رئيسيا في تعزيز قدرة صانعي السياسات على الصعيد القطري على تحليل السياسات وصياغتها. وتوفر المنتجاتُ المعرفية الإقليمية للشعبة ومنتديات الجهات المعنية الرئيسية، مقترنةً بالمساعدة التقنية على الصعيد القطري، أساسا صلبا لوضع سياسات إنمائية مستدامة وشاملة للجميع في المنطقة.

إننا نقبل بالتوصـــيات الواردة في التقرير، إذ إنها تعكس التزامنا القوي بإصـــلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتؤدي الشعبة دورا محفزا في هذه العملية من خلال موقعها كجهة اتصال لعمل الائتلافين المواضـيعيين في مجالي النمو العادل وتمويل التنمية، وشـبكة الاقتصـاديين الإقليمية، بالتنسـيق مع المكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي، ومكاتب المنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصـــة لأشـكركم على هذا التقرير ولأرحب بالتوصـــيات الواردة فيه، ولأشـكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية على النهج التعاوني الذي اتبعه في هذا التقييم.

* يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا المرفق النصّ الكامل للتعليقات التي وردته من اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مشروع التقرير. وقد أرسيت هذه الممارسة تمشيا مع قرار الجمعية العامة 263/64، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.